

العمليات الفلسطينية في الداخل الإسرائيلي وأثرها في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي

أحمد الجندي

٥ مايو ٢٠٢٢



مدخل: الموجة الأخيرة من عمليات المقاومة الفلسطينية ليست الموجة الأولى من نوعها التي تواجهها إسرائيل، كما أنها أيضًا ليست الأعنف، وليست أكثرها إيقاعًا للخسائر في صفوف الإسرائيليين. ونقصد بهذه الموجة تحديدًا تلك العمليات التي أوقعت أربعة عشر قتيلًا إسرائيليًا بالإضافة إلى المصابين، والتي نُفذت باستخدام أسلحة نارية، بداية من عملية بئر سبع ثم عملية الخضيرة في الثاني والعشرين والسابع والعشرين على الترتيب من شهر مارس/آذار الماضي، وكلتاهما نُفذتا على يد عناصر من فلسطيني الداخل، وأعقبهما عمليتا بني باراك ثم شارع ديزنجوف في تل أبيب، اللتان نُفذتا على يد فلسطينيين من مدن الضفة يومي التاسع والعشرين من مارس، ثم السابع من أبريل/نيسان الحالي.

وتختلف هذه الموجة عن الموجات السابقة في نقاط ملحوظة؛ كاختلاف الواقع الإقليمي وما صاحبه من تطبيع سياسي، مُعلن وغير مُعلن، بين إسرائيل وعددٍ من الدول العربية، ومواكبة ذلك مع جمود مفاوضات السلام منذ عدة سنوات، واختلاف الظرف الداخلي في إسرائيل إما بالصعود الكبير لليمين وسيطرته على أكثر من 70 مقعدًا من مقاعد الكنيست، مما يؤثر في طبيعة القرار السياسي الإسرائيلي، أو بمشاركة حزب عربي في الائتلاف الحاكم الهش في إسرائيل، واختلاف الظرف الداخلي لدى الفلسطينيين بضعف واضح للسلطة الفلسطينية، وتصاعد مكانة حركات المقاومة، يضاف إلى ذلك تعقّد الأوضاع الدولية وتراجع مكانة القضية الفلسطينية في خارطة الاهتمام الدولي.

هذه العوامل مجتمعة وغيرها هي التي تجعل من الضرورة بمكان الإجابة على كثيرٍ من الأسئلة مثل: هل انقضت هذه الموجة، أم أنها في بداياتها؟ وكيف تقرأ إسرائيل أسباب هذه الموجة؟ وكيف يمكن أن تؤثر في الوضع الداخلي في إسرائيل سياسيًا واجتماعيًا؟ وهل أخطأت إسرائيل بتجميد التفاوض مع السلطة الفلسطينية، وإعطاء الأولوية لصالح التطبيع والعلاقات الخارجية؟ وهل تؤدي موجة العمليات الحالية لانعكاسات سلبية على السلطة الفلسطينية؟ وكيف يمكن أن تخدم حركات المقاومة؟ وهل يضّر دخول تنظيم داعش على الخط بمستقبل القضية الفلسطينية؟

تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال تحليل ما تقدّمه مراكز الدراسات الإسرائيلية، واستطلاعات الرأي، ومقالات الخبراء، وعناوين الأخبار. كما تحاول استشراف التصور المستقبلي المحتمل وما يمكن أن تُسفر عنه الأحداث، وذلك من خلال عدة نقاط، أولها القراءة الإسرائيلية لهذه الموجة من العمليات، ثم دور تنظيم داعش في الهجمات وإن كان ذلك مصدر قلق إسرائيلي، ثم تأثيرها في الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، ثم الانتقال للإجابة عن سؤال إن كانت إسرائيل قد أخطأت بتجميدها لمفاوضات السلام، ثم الحديث عن جدوى استمرار السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى إسرائيل.

كيف تقرأ إسرائيل هذه الموجة؟

هناك ثلاث نقاط واضحة تظهر من تعامل مراكز الدراسات الإسرائيلية وخبراء الأمن عند حديثهم عن الموجة الحالية من العمليات الفلسطينية: إحداها التمييز بين العمليات الإرهابية التي تنطلق من أساس قومي أو أساس ديني، والثانية أن هذه العمليات ظهرت نتيجة مشاكل اجتماعية وسياسية يعيشها الفلسطينيون سواء في الضفة وغزة أو في الداخل الإسرائيلي، والأخيرة هي أن العمليات الحالية فردية الطابع حتى وإن كان لأصحابها انتماء حركي.

وطبقًا لشاجيت يهوشع، المحاضرة في الجامعة العبرية وجامعة ريخمان والمتخصصة في شؤون الإرهاب وعلم الإجرام، فإن الهجمات الأخيرة -وخاصة تلك التي وقعت في بئر سبع والخضيرة المنسوبيتين لتنظيم داعش- تختلف اختلافاً جوهرياً عن الهجمات التي عرفت إسرائيل في الماضي؛ فالهجمات التي تعرضت لها إسرائيل في ثمانينيات القرن الماضي كانت ذات طابع قومي، وهذا كان سمّت العمليات الإرهابية على المستوى العالمي؛ حيث كان السعي للتحزُّر من الاحتلال أو من السلطات ذات القومية المغايرة. لكن مع تسعينيات القرن الماضي، ومطلع القرن الحادي والعشرين، تغيّر الأمر على يد تنظيم القاعدة، ثم على يد تنظيم داعش في العقد الثاني من القرن الحالي، وفيها أصبح الإرهاب دينياً في أساسه، يعمل أفرادُه بشكل مستقل ومنفرد في أغلب الأحيان، وليس بالضرورة أن يكون وراءه دوافع اجتماعية¹.

فإذا عدنا للعمليات التي كان الفلسطينيون ينفذونها في تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فسوف نلاحظ أنه إلى جانب الدافع الإسلامي للعمليات التي نفذتها المقاومة حينها، فإن الدافع القومي كان أيضاً حاضراً فيها بقوة، مع تفاوتٍ بين حركات المقاومة في مدى تأثرها بالدافعين حسب المرجعية الفكرية التي تأسست عليها هذه الحركات، سواء كانت مرجعية إسلامية أو قومية. كانت العمليات في ذلك الوقت موجّهةً من حركاتٍ تصفها إسرائيل بالإرهاب، كحركة حماس أو فتح أو الجهاد الإسلامي، وهذه العمليات كانت تهدف إلى تغيير أوضاع اجتماعية أو سياسية، وعادةً ما يكون لها تأييد كامل من الحركة التي ينتمي إليها المنفذون، وكذلك تأييد الأغلبية الكاسحة من المناطق التي أتوا منها.

وعلى هذا الأساس، ترى شاجيت أن موجة العمليات الأخيرة داخل إسرائيل تنتمي للنوع الثاني، فغالباً لن تكون هناك صلة مباشرة لمنفذيها بأعضاء التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وأغلبهم يتحرك منفرداً بناءً على أيديولوجياته الجهادية. وإن كان ذلك لا يمنع من أن العمليات التي تنطلق من دوافع قومية لا تزال قائمةً ومزدهرةً في إسرائيل داخل المجتمع الفلسطيني الذي لا يزال مستمراً في نقل مفهوم النكبة عبر الأجيال. كما أننا لا يمكن أن نغفل دور الوضع الاجتماعي في تأجيج هذه الموجة².

وهناك تركيز إسرائيلي واضح على دور العنصر الاجتماعي في العمليات الحالية، وإبراز أن منفذي العمليات الأخيرة ينتمون لبيئة عربية تعاني أزمة هوية بحكم أنهم وُلدوا وكبروا في إسرائيل لكنهم ينتمون للأقلية العربية التي تشعر بازدواجية المعايير تجاهها، مما يعمق الإحساس بالتمييز والإقصاء، ويغذي العداء تجاه المجتمع الإسرائيلي، وهذا بالطبع يقود كثيراً منهم في النهاية إلى اتخاذ مواقف عنيفة ومتطرفة ضد الدولة، يشعرون من خلالها أنهم جزء من شيء كبير وقوي.

وتتميز إسرائيل بين الهجمات المنسوبة لفلسطينيين من عرب 48 (عملياتي بئر سبع والخضيرة) والهجمات التي نفذها فلسطينيون من الضفة، فالأولى وقعت بدافع ذاتي دون توجيه من قيادة، أو دعم تنظيمي، وغالباً دون تأييد كامل من عائلاتهم أو الأوساط المحيطة بهم؛ حيث تمكّن المنفذون بمفردهم من الحصول على السلاح وتحديد الأهداف، ثم التنفيذ، وإذا كانت ثمة مشاكل اجتماعية دفعتهم إلى ذلك، فإن التعامل يجب أن يكون وفقاً لإجراءات تجمع بين الردع والوقاية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي تعالج مشاكل الهوية والانتماء. أما عمليات بني باراك وديزنجوف، فيجب أن ننظر

إليهما على أنهما محاكاة للعمليات التي سبقتهما، ورغبة في استغلال زخمهما، وهما وإن اختلفتا عن العمليات السابقة في وضوح الأثر التنظيمي بانتماء منفذي العمليتين لإحدى الحركات الفلسطينية، إلا أنه رغم هذا الانتماء جرى التنفيذ بشكل ذاتي ومستقل، وإن ظل الدافع في أساسه اجتماعيًا وسياسيًا وليس شخصيًا³.

ويرى ميخائيل ميلشتاين -رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في مركز موشيه ديان بجامعة تل أبيب- أن تسلسل الأمور سابقًا كان يبدأ من عمليات تقع في القدس، ومن ثم تشتعل الأوضاع في غزة والضفة الغربية حتى تصل في النهاية إلى المجتمع العربي 48، إلا أن السيناريو الآن مختلف. ويعتقد ميلشتاين وغيره من المحللين الإسرائيليين أن إسرائيل ليست بإزاء انتفاضة منظّمة، ومع ذلك ينبغي أن تتجنب السياسات التي تحوّل هذه الهجمات إلى تهديد استراتيجي أكثر خطورة، ويشير كذلك إلى أنه رغم أهمية العامل الاقتصادي وتأثيره في مجريات الأحداث حين يكون التهديد واسعًا ومنظمًا، فإنه لا يكون مجديًا عند التعامل مع الهجمات ذات الطبيعة الفردية⁴.

ومن ثم فإن اعتبار العمليات الأخيرة فردية هو الاتجاه السائد في إسرائيل، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود أصوات محدودة ترفض هذا الاتجاه، وتعتبر السلطة الفلسطينية شريكة أو مُشجّعة على تنفيذها؛ إما من خلال دفع رواتب لعائلات الأسرى ومنفذي العمليات، أو بمدح منفذي العمليات والاحتفاء بهم من قبل مسؤولي الصف الثاني في السلطة الفلسطينية، أو بانتماء أحد أفراد عائلات منفذي العمليات لأجهزة السلطة الفلسطينية، مثلما هو الحال في العملية التي وقعت في شارع ديزنجوف في قلب تل أبيب، والتي تبين أن والد منفذها عقيد سابق في السلطة الفلسطينية، ومن ثم فإن مثل هذه الأصوات ترى ضرورة معاقبة السلطة على ذلك⁵.

يرصد المحللون كذلك واحدة من المشكلات المؤرقة لإسرائيل، حيث يقول المدون الإسرائيلي يورام لاس إن أحد أسباب تكرار هذه الهجمات من قبل فلسطينيي الضفة هو عدم وجود حدود فاصلة مُحكمة بين إسرائيل والضفة، ويرد ذلك إلى وجود العديد من المستوطنات الإسرائيلية التي يسكنها آلاف الإسرائيليين في مناطق الضفة، وهذا يجعل المنافذ غير مُحكمة بشكل تام على عكس الحال بالنسبة إلى الحدود اللبنانية التي لا يُسجل فيها اختراقات مشابهة بسبب سهولة تعامل القوات الإسرائيلية بشكل حاسم وسريع مع أي اختراق⁶. ومن ثم فإن إسرائيل عليها أن تضع قيودًا على حركة الفلسطينيين المتجهين من الضفة إلى إسرائيل -إلى أن تتمكّن من إيجاد حل دائم لهذه المشكلة- باستثناء الحالات المرتبطة بضرورات الحياة والواقع الاقتصادي في الضفة، مع محافظة إسرائيل على إبقاء الوضع هادئًا مع قطاع غزة⁷.

ما يلاحظ في الدوافع المحتملة التي عرضها المتخصّصون الإسرائيليون أنها نادرًا ما تتعرض للاستيطان أو للاعتداء على المقدسات الإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى، أو لحوادث القتل والقمع التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين وسياسة العقاب الجماعي كأسباب يمكن أن تؤدي إلى مثل هذه العمليات، رغم أنها السبب الأهم للتطورات التي تتكرر دائمًا.

هناك أمر أخير يتعلّق بمحاولة إسرائيل المساس بشرعية عمليات المقاومة أو المناطق التي اشتهرت برمزيّتها في تاريخ الصراع، فإسرائيل تنظر إلى جنين على أنها مصدر خطر كبير، خاصةً أن كثيرًا من منفذي العمليات هم من أهل هذا المخيم الذي يصفه الإسرائيليون بأنه عاصمة الفوضى والإرهاب في الضفة، حيث تضعف سيطرة السلطة الفلسطينية في هذا المخيم، وتتعاون القوى كافّة فيما بينها حتى أضحت جنين رمزًا للمقاومة في أعين الفلسطينيين، وهو ما يحتاج إلى معالجة مركزة وعاجلة من قِبَل إسرائيل ومحاولة كسر هذه الرمزية⁸. وهناك أيضًا إصرار واضح، ومتكرر في الإعلام الإسرائيلي ولدى المحليين على وصف الهجمات الأخيرة بالداعشية واستغلال ما أعلنه تنظيم الدولة بانتماء منفذي عمليّتي بئر سبع والخضيرة إلى التنظيم، بغرض تشويه العمليات الحالية أو المستقبلية، فإسرائيل تعلم جيدًا أن العالم الإسلامي ينظر باحترام كبير لحركات المقاومة الفلسطينية واعتبار ما تقوم به حقًا شرعيًا في مواجهة الاحتلال، إلا أن هذه النظرة تختلف إلى النقيض تمامًا حين نتحدّث عن تنظيم الدولة (داعش).

هل تتخوف إسرائيل من تنظيم داعش؟

في أعقاب تنفيذ عمليّتي بئر سبع والخضيرة، المنسوبتين لفلسطينيين من عرب 48، أعلن تنظيم الدولة لاحقًا انتماءهم له، وقد كتب الصحفي الإسرائيلي بن كسبيت في صحيفة المونيتور بأن دخول تنظيم الدولة على خط العمليات ضد إسرائيل يمثّل كابوسًا لحكومة نفتالي بينيت⁹.

ما ذكره بن كسبيت يخالف حقيقة أن تنظيم الدولة تنظيم تكفيري، لم يكن معنيًا يومًا بقضايا التحرّر، وأن جهده دائمًا كان منصرفًا ضد المسلمين ممن نظر إليهم باعتبارهم كفارًا، بما في ذلك حركات التحرّر والمقاومة، ومنها بالطبع حركات المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه لم يكن مهتمًا أبدًا بالعمل ضد إسرائيل.

ويتفق ذلك مع ما ذهبت إليه مراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية، فقد كتب يوني بن مناحيم -كبير الباحثين في مركز أورشليم للشؤون العامة والسياسية، ومدير عام هيئة الإذاعة الإسرائيلية سابقًا- في هذا الموضوع وقال بأن تنظيم داعش لم يحاول مطلقًا إقامة قاعدة له داخل إسرائيل، ولم يسعَ للسيطرة على الجمهور العربي وجعله مؤيدًا له على عكس ما فعل مع البدو في شمال سيناء، ويؤكّد بن مناحيم على أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ترى أن هذا التوجّه لم يتغيّر لدى تنظيم داعش، وأنه لا ينوي إقامة قاعدة له في إسرائيل، وأنه رغم وجود عناصره في هضبة الجولان، فإن مقاتليه لم يحاولوا مطلقًا إيذاء الإسرائيليين، فقتالهم موجّه بالأساس ضد المسلمين ممن ينظر إليهم التنظيم على أنهم كفار، أو ضد الأقليات المسلمة كما يحدث ضد الأكراد في شمال سوريا¹⁰.

الخلاصة نفسها توصلت إليها إحدى الندوات التي عقدها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، حيث اتفق المشاركون على أن إسرائيل ليست على قائمة اهتمام تنظيم داعش، وأنه لم يكرس أيّ موارد أو تخطيط ضد إسرائيل، وأنه لا يتوقّع أن يغيّر من هذه السياسة. وعلى الرغم من أنه لم يكن لدى التنظيم علم مسبق بالعمليّتين المنسوبتين له أو أي دور في تنفيذهما، فإنه استفاد من العمليّتين

في الدعاية لنفسه، بل إن تنظيم داعش ينتقد بشدة حركتي حماس والجهاد الإسلامي ويتهمهما بالكفر والتعاون مع أعداء الإسلام من أجل منع الجهاد الذي أراد تنفيذه ضد إسرائيل، هذا على الرغم من أن الحركتين امتدحتا الهجوميين المنسوبين للتنظيم¹¹.

ويشير بن مناحيم إلى أنه منذ الاشتباكات بين فلسطينيي 48 والإسرائيليين، وعملية حماة الأسوار في مايو/أيار من العام الماضي، تدهورت العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل، وهناك شعور بالقلق في أجهزة الأمن من ظهور العنصر الداعشي على إثر العمليتين المنسوبتين للتنظيم، وهذه الظاهرة رفعت من حجم توثر العلاقات بين اليهود والعرب وأعطت شعورًا بتصاعد الإرهاب الإسلامي الراديكالي -طبقًا للفظه- الموجّه ضد اليهود. وهناك ترجيح بأن هاتين العمليتين جاءتتا كرد فعل على حالة الإحباط العميق لدى المنفيين منذ عملية حماة الأسوار، ونتيجة استمرار التمييز ضد فلسطينيي 48، واستمرار الاعتداءات على المقدسات الإسلامية. ويعتقد الإسرائيليون أن قيادات فلسطينيي 48 غير معنيّة حاليًا بأي مواجهة أو تصعيد بين العرب واليهود، وهذه القيادات تعتقد أن ظاهرة داعش بين فلسطينيي 48 تضرّ للغاية بصراعهم الوطني؛ لأنها تصوّر الفلسطينيين كقتلة خطرين¹². وإذا كانت إسرائيل تدرك أن فلسطينيي 48 ليسوا وحدهم من يرفض أيديولوجية داعش، بل أيضًا الغالبية العظمى من فلسطينيي الضفة، وكذلك مؤيدي حركتي حماس والجهاد الإسلامي طبقًا لما نشره معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي¹³، فإن السؤال المطروح هو هل هناك ما يقلق إسرائيل؟

لا ينبع القلق الإسرائيلي هنا من انتماء المنفيين لتنظيم داعش بشكل خاص، فجهات الاستخبارات الإسرائيلية تقول بأن عدد مؤيدي تنظيم داعش في إسرائيل محدود ولا يتجاوز العشرات، وأغلبهم خلايا نائمة، وأنها تتفاخر بدورها في هزيمة التنظيم في أنحاء متفرقة في الشرق الأوسط، غير أنها في الوقت الذي هاجمت التنظيم في أنحاء مختلفة في المنطقة، أهملت تدميره داخل إسرائيل¹⁴. وإذا كان تنظيم داعش غير معنيّ بتوجيه نشاطه ضد إسرائيل، فإن مصدر القلق يصبح فقط أن هذه العمليات فردية يصعب التنبؤ بها.

ما يثير الريبة في موضوع داعش المشار إليه هو أن إسرائيل تعرف الكثيرين من المنتمين للحركة، وسبق أن اعتقلت عددًا منهم؛ فمنفذ العملية الأولى التي وقعت في بئر سبع -محمد غالب أبو القيعان- كان معروفًا لسلطات الاحتلال، وسبق أن اعتُقل عام 2015 وشُجن أربع سنوات على خلفية تخطيطه السفر إلى سوريا والانضمام لتنظيم داعش هناك¹⁵. كما سبق أن تعرض إبراهيم إغبارية -أحد منفذي عملية الخضيرة- إلى الاعتقال عام 2016 على خلفية الاتهام نفسه¹⁶.

أثر الهجمات الحالية في الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل

لا يبدو أن الشهر الحالي هو أسعد أوقات الحكومة الإسرائيلية الحالية؛ فخلال هذا الشهر انسحبت عيديدت سيلمان النائبة عن حزب يمينا الذي يتزعمه نفتالي بينيت من الائتلاف الحاكم، وأعلنت عن انضمامها لحزب الليكود، وعن إمكانية أن تتشكّل حكومة يمينية خالصة، ليفقد الائتلاف بذلك أغلبيته في الكنيست الإسرائيلي، ويصبح بقاءه في السلطة مرهونًا بما قد يسفر عنه أي اقتراح قادم بسحب الثقة، وبموقف القائمة المشتركة (العربية) وهل تصوت لصالح سحب الثقة أم لا. ما يزيد الخطر هو ما تكشفه استطلاعات الرأي الإسرائيلية مؤخرًا عن ارتفاع في شعبية حزب الليكود، في حال الذهاب إلى انتخابات جديدة،

فقد يحصل حزب الليكود على حوالي 35 مقعدًا بزيادة 6 مقاعد عمّا يملكه حاليًا، كما تكشف عن عدم تخطي حزب أمل جديد بزعامة جدعون ساعر عضو الائتلاف لنسبة الحسم التي تسمح له بالدخول إلى الكنيست¹⁷.

هذه المعطيات مهمة، وتعطي لمحةً عن كيف يمكن أن تؤثر موجة العمليات الحالية في الوضع السياسي في إسرائيل. فخلال الأيام الماضية جرى توظيف هذه الهجمات في الصراع السياسي بين الائتلاف الحاكم والمعارضة؛ فالمعارضة تتحدث عن فشل الحكومة في مواجهتها، وتقارنها بسلسلة العمليات التي تعود إلى أوائل التسعينيات، وتحديدًا فترة اتفاق أوسلو، وتعزو الموجة الحالية إلى تحالف بينيت ولبيد مع مؤيدي الإرهابيين، في إشارة إلى القائمة العربية، وكذلك بعض أعضاء الحكومة العرب من حركة ميرتس. وفي المقابل، يردُّ أنصار الحكومة بأن هذا تشويه للوعي، ويذكرون بسلسلة العمليات التي جرت بين عامي 2015-2016 فيما يُعرف بانتفاضة السكاكين، والتي قُتل فيها 47 شخصًا، وكانت في أثناء حكومة نتياهو اليمينية الخالصة¹⁸.

إن هذا التراشق يُسهّم في تغيير اتجاهات الرأي العام في ظل حالة الترقب وانتظار وقوع عملياتٍ أخرى جديدة يدرك الإسرائيليون أنها سوف تقع، إلا أنهم يجهلون توقيتها. ومن المهم هنا أن نلاحظ أن اليمين الإسرائيلي عادةً ما يهاجم حكومات اليسار على أنها تعمل ضد مصلحة إسرائيل، وأنها تقدّم تنازلات كبيرة تضرُّ بالأمن القومي للدولة.

وبغضّ النظر عن أن الحكومة الحالية ليست حكومة يسارية، وأنها تضمُّ أحزابًا من اليسار والوسط واليمين، بالإضافة إلى أن رئيسها الحالي هو نفتالي بينيت زعيم حزب يمينا الذي يُصنّف بأنه يميني متطرف، فإن موجة الهجمات الحالية، المرشحة للاستمرار، وكذلك أحداث الاعتداءات على المقدسات الإسلامية في القدس التي تزداد بشكل موسمي مع بعض الأعياد والمناسبات اليهودية لتزيد الأمر اشتعالًا، تأتي في ظل احتمال جديد بانهيار الحكومة في حال انسحاب القائمة العربية إذا لم تتوقف الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى. وتدرك المعارضة ذلك فتلقي بثقلها خلف تصعيد أكبر وإعلان نيتها اقتحام المسجد الأقصى، وهذا بدوره يؤدي إلى الضغط على الحكومة حتى لا تخسر الرأي العام، خاصةً أن رئيسها لا يريد أن يفقد أصوات اليمين الإسرائيلي الذي ينتمي إليه.

هل أخطأت إسرائيل حين جمدت المفاوضات مع السلطة الفلسطينية؟

خلال الأعوام الماضية التي واكبت سنوات فشل الربيع العربي، عدلت إسرائيل بشكل واضح من أولوياتها، وأصبحت مهتمةً أكثر بالانفتاح على الدول العربية والتطبيع معها ظلًا منها أن ذلك سوف يضع نهايةً للصراع العربي الإسرائيلي، ويفتح لها أسواق هذه الدول. وقد ساعدت المتغيرات الدولية والإقليمية على نجاح إسرائيل في تحقيق هذه الخطوة، إلا أن السعي الإسرائيلي زامنهُ إهمال تام للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية وتجميد عملية السلام، والاكتفاء فقط بما يخص التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية لحماية الأمن الإسرائيلي.

وقد أصبح موضوع تجميد المفاوضات مع الفلسطينيين كعنصر دعاية حاضرًا بشكل دائم في كل انتخابات كنيست تُجرى في إسرائيل، وهو عنصر مزايده بين المرشحين؛ خاصةً مرشحي اليمين الذين يحظون حاليًا بالعدد الأكبر من مقاعد الكنيست.

هذه الاستراتيجية الإسرائيلية بدأتها حكومة نتنياهو اليمينية منذ سنوات، ولم تتغير في ظل حكومة حاوية ائتلافية أغلب أعضائها من أحزاب الوسط واليسار؛ وإسرائيل بذلك تشتري أمنها الخارجي على حساب الأمن الداخلي. هذا التوجّه سيكون له تأثير سلبي في إسرائيل على المديين المتوسط والبعيد، فهو يعيد القضية الفلسطينية إلى نقطة الصفر، ويعصف بجدوى المفاوضات، بل ربما يزيد الشعور بجدوى بقاء السلطة الفلسطينية، ويعيد الفلسطينيين إلى مربع المقاومة.

وقد أقام معهد دراسات الأمن القومي يوم 11 أبريل/نيسان الماضي مؤتمرًا خاصًا على خلفية الأحداث الأمنية الأخيرة في إسرائيل بعنوان «الإرهاب في مواجهة اتجاه تعزيز العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل» وفيه تحدّث محمد دراوشة -رئيس حزب معًا، وهو حزب عربي داخل إسرائيل- عن أن اتفاق أوسلو لم يضع عرب 48 في الحساب مطلقًا، ومن ثمّ كان التوجّه أن اذهبوا وابحثوا عن مستقبلكم بأنفسكم، وعلى هذا الأساس فسّر فلسطينيو 48 روح اتفاقية أوسلو في اتجاهين: أحدهما الأسرلة، أو تعميق التوجّه نحو تبني الهوية الإسرائيلية والاندماج في المجتمع الإسرائيلي نتيجة أن الاتفاق كان شكلاً من أشكال التصالح، أما الاتجاه الآخر فهو النقيض تمامًا بإعطاء الشرعية -ضمًا- لفئة أخرى كبيرة لتعميق انتمائها الفلسطيني والبحث عن قيام دولة فلسطينية وُعدّ بها الفلسطينيون ضمن هذا الاتفاق، وهو أمر مخالف للقانون الإسرائيلي الذي كان يفترض أنه يتعامل معهم على أنهم إسرائيليون. والآن بعد أكثر من 25 عامًا لم يعد اتفاق أوسلو محطّ اهتمام، وعدنا إلى نقطة الصفر بعد أن تعمّق المعنيان السابقان في ظل تعثّر المفاوضات وتوقفها، وأصبح هناك حالة من التوتّر بين هذين التوجّهين حتى على المستوى النفسي الداخلي والانقسام بين هويتهم الإسرائيلية وانتمائهم الفلسطيني¹⁹.

السؤال هنا هل تملك إسرائيل فعلاً رفاهية الاستمرار في تجميد المفاوضات؟ وهل هي مستعدة لمواجهة تبعات هذا الأمر من تعرضها لموجات متتابة ومتزايدة من أعمال المقاومة المنظمة أو الفردية، وامتداد هذه الأعمال إلى الداخل الإسرائيلي من خلال مشاركة فلسطينيي 48 بشكل واسع، وهو ما ظهرت مقدماته خلال أحداث العام الماضي مايو/أيار 2021، ثم في عمليتي بئر سبع والخضيرة منذ عدّة أسابيع؟ في مقال له في جريدة هآرتس بعنوان «بدون إرهاب من سينظر لهم؟»، يقول جدعون ليفي: إن «طريق الإرهاب هي الطريق الوحيدة المفتوحة أمام الفلسطينيين للصراع من أجل مصيرهم، طريق الإرهاب هي الطريق الوحيدة أمامهم لتذكير إسرائيل والدول العربية والعالم بوجودهم، ليس أمامهم طريق أخرى، هذا ما علّمته إسرائيل لهم، إن لم يمارسوا العنف سينساهم الجميع»²⁰.

جدوى استمرار السلطة الفلسطينية

تنقلنا النقطة السابقة مباشرةً إلى جدوى بقاء السلطة الفلسطينية طالما ظلت المفاوضات مجمّدة على هذا النحو منذ سنوات، والمقصود بالخطورة في السؤال المطروح ليس إحساس إسرائيل بأن بقاء السلطة الفلسطينية أصبح في خطر، بل في مدى قناعتها بجدوى بقائها وقدرتها على القيام بدورها في التنسيق الأمني على النحو المطلوب، في ظل حالة الضعف التي وصلت إليها.

ويشير أليستير بانكال -مراسل سكاي نيوز في الشرق الأوسط- إلى أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين باتوا يعتقدون أن السلطة الفلسطينية قد وصلت لحالة من الضعف إلى الدرجة التي أصبحت فيها غير فاعلة نهائيًا²¹. هذا الاعتقاد بات يتكرّر عند كل هجوم ينفذه فلسطينيون من المناطق التي يعمل فيها رجال

السلطة، وأصبح من المعتاد اتهام السلطة بتشجيع الهجمات ضد الإسرائيليين، بل وصدور أحكام قضائية إسرائيلية تفضي إلى مزيد من إضعاف مؤسساتها.

وقد كشف آخر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مارس/آذار 2022 عن رغبة حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني في استقالة محمود عباس، وزيادة شعبية حركة حماس واعتبارها الأكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني (31% لحركة حماس، مقابل 29% لحركة فتح)، واعتقاد 84% بوجود فساد في السلطة الفلسطينية، واعتبار الأغلبية 55% أن السلطة الفلسطينية أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني، مع ميل النسبة الأكبر 44% إلى اعتبار العمل المسلح هو الطريق الأمثل لإنهاء الاحتلال، مقابل 25% فقط يؤيدون المفاوضات، وإن كان 70% من هؤلاء يرفضون العودة للتفاوض دون شروط مسبقة²².

مؤخراً، تزايدت الأصوات الإسرائيلية التي تحمّل السلطة الفلسطينية مسؤولية دعم هذه العمليات ومشاركتها في الإرهاب عن طريق إعالتها للأسرى الفلسطينيين ولأسر الشهداء، وكذلك شن حملات إعلامية عنيفة ضد أي حقوقي إسرائيلي حاول تبرير هذا التصرف الذي تقوم به السلطة الفلسطينية؛ والمثال الأبرز على ذلك هو أن جابي لاسكي النائبة عن حركة ميرتس، المشاركة في الائتلاف الحاكم، والتي شغلت في السابق منصب الأمين العام لحركة السلام الآن الإسرائيلية، اضطرت -بعد عاصفة من النقد تعرضت لها- للاعتذار عن تصريحها الذي قالت فيه بأنه من الطبيعي أن يكون هناك مصدر إنفاق على أبناء منفذي العمليات كي لا يكون العقاب جماعياً، حيث فهم تصريحها بأنه قبول بما تقوم به السلطة الفلسطينية²³. وخلال الأيام الماضية أصدرت المحكمة العليا في إسرائيل حكماً يتيح للضحايا الإسرائيليين وذويهم ممن تضرروا من هذه العمليات أن يقاضوا السلطة الفلسطينية للحصول على تعويضات باعتبار أن السلطة الفلسطينية تتحمّل المسؤولية عن تنفيذها، وأنها شريكة بدرجة ما بسبب قيامها بدفع رواتب لذوي الأسرى والشهداء، وهو ما يُعدّ تشجيعاً على تنفيذ هذه العمليات²⁴. ويفسّر تسفي برئيل هذا الحكم بأنه لا يهدف إلى تعويض المتضررين الإسرائيليين فحسب، بل يهدف أيضاً إلى الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل وقف دفع هذه الرواتب؛ لأن إسرائيل سوف تنفذ الأحكام الصادرة من خلال خصم مبالغ التعويضات من أموال الضرائب التي تحولها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية²⁵.

إن التناقض الإسرائيلي في طريقة التعامل مع السلطة تناقض كبير؛ فبينما تسير تصريحات كثير من المسؤولين الإسرائيليين وكذلك توصيات مراكز الدراسات في اتجاه ضرورة تقويتها ضد فصائل المقاومة وبالتحديد حركة حماس، إلا أنها تفرض عليها أفعالاً تخصم من رصيدها في الشارع الفلسطيني، كوقف رواتب الأسرى والشهداء، أو استمرار التنسيق الأمني وإعطاء شعور عام بأن هذا هو أحد أسباب وجود السلطة الفلسطينية، أو أن تقوم السلطة -بعبارات واضحة- بإدانة أي عمليات يقوم بها فلسطينيون وتصنفها إسرائيل على أنها إرهابية على الرغم من أن هذه العمليات تحظى بتأييد واسع بين الفلسطينيين، وهذا ما يدفع السلطة للمناورة من خلال تبني الإدانة في المستويات الإدارية العليا، والاحتفاء بها في المستويات الدنيا.

خاتمة

إن اكتساب العمليات الحالية للطابع الفردي وذاتية التخطيط والانطلاق، حتى لو كان لمنفذيها انتماء حركي، هو أكثر ما يقلق إسرائيل حاليًا؛ ففي هذا النوع من العمليات عادةً ما يكون التنبؤ بها ومنعها أمرًا شاقًا؛ ولذلك فإن محافظتها على هذا الطابع هو في مصلحة القضية الفلسطينية والمقاومة، كما أنه يمنع إسرائيل من تنفيذ عمليات انتقامية واسعة.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هذه العمليات من شأنه أن يضيف ضغوطًا كبيرةً على صانعي القرار في إسرائيل في ظل هشاشة الحكومة الحالية واحتمال فقدانها الثقة، وتربص المعارضة الإسرائيلية وتصدير الأزمات للحكومة. وكذلك فإن حالة الجمود التي تشهدها مفاوضات السلام، وما يصاحبها من ضعف للسلطة الفلسطينية وفقدانها السيطرة على بعض مناطق الضفة الغربية، تجعل هذه العمليات تحظى بقبول كبير في الشارع الفلسطيني على وجه التحديد، وربما كان ذلك أحد أسباب المحاولات الإسرائيلية لتشويه تلك العمليات من خلال التوسّع في الحديث عن علاقتها بتنظيم داعش، وهو أمر ينبغي على المقاومة الانتباه له.

وأغلب الظن أن الموجة الحالية من الهجمات قد تتباطأ إلا أنها لن تتوقف، فالأسباب التي دفعت إليها قائمة جميعها، وهي موجة متقطعة إلا أن الشواهد تدلّ على استمرارها، وتأثيرها الكبير في المجتمع الإسرائيلي، وطبقًا للصحفي في سكاى نيوز أليستير بنكال، فإن السؤال المهم بالنسبة إلى أغلب الإسرائيليين هو متى سيقع الهجوم؟ وليس إن كان سيقع أم لا²⁶. وهي أمور لا شك أنها تخدم القضية الفلسطينية وحركات المقاومة.

التعليقات الختامية

- 1- Last - شגית יהושע: לפעמים האידולוגיה היא רק תירוץ (أحياناً تكون الأيديولوجيا مجرد ذريعة). موقع זמן ישראל 11/04/2022. Accessed 26/ 04/ 2022 <https://www.zman.co.il/304102/>
- 2- السابق -
- 3- السابق -
- 4- https://twitter.com/michael_mils/status/1512323039006015492 - ميخائيل ميلشتاين (صفحة تويتر بتاريخ ٠٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢)
- 5- https://twitter.com/igal_malka/status/1512295295681544195
- 6- <https://twitter.com/LassYoram/status/1512344990290169858> - لاس يورام (صفحة تويتر بتاريخ ٠٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢)
- 7- ميخائيل ميلشتاين: السابق -
- 8- السابق -
- 9- Ben Caspit: Second attack rattles Israel during landmark regional summit in Negev. Al-Monitor. 29 / 03/ 2022. Last accessed 26 / 04/ 2022 <https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/second-attack-rattles-israel-during-landmark-regional-summit-negev>
- 10- יוני בן-מנחם: האיום הדاعשי על ישראל (التهديد الداعشي على إسرائيل)، המרכז הירושלמי לענייני ציבור ומדינה (מركز أورشليم-Last accessed 26/ 04/ 2022 <https://jcpa.org.il/article/%D7%94%D7%90%D7%99%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%93%D7%90%D7%A2%D7%A9%D7%99-%D7%A2%D7%9C-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C/>
- 11- יורם שוייצר, אפרים לביא & מאיר אלרן: מה לדאע"ש ולישראל ולאזרחיה הערבים? (ماذا عن داعش وإسرائيل ومواطنيها-Last accessed 26/ 04/ 2022 <https://www.inss.org.il/he/publication/isis-israel/>
- 12- יוני בן-מנחם: السابق -
- 13- <https://jcpa.org.il/article/%D7%94%D7%90%D7%99%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%93%D7%90%D7%A2%D7%A9%D7%99-%D7%A2%D7%9C-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C/> - יורם שוייצר, אפרים לביא & מאיר אלרן: السابق -
- 14- Ben Caspit: Israel shocked by Islamic State-inspired terror attack. Al-Monitor. 25 / 03/ 2022. Last accessed 26 / 04/ 2022 <https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/israel-shocked-islamic-state-inspired-terror-attack>
- 15- Ibid
- 16- Zvi Bar'el: Misplaced Focus on ISIS Obscures the Real Threat to Israel's Security. Haaretz 03 / 04/ 2022. Last accessed 26/ 04/ 2022 <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-misplaced-focus-on-isis-obscures-the-real-threat-to-israel-s-security-1.10716245>
- 17- מתי טוכפלד: סקר "ישראל היום" ו"מאגר מוחות" במלאת שנה לבחירות: הרוב סבור – הממשלה תשלים כהונתה (استطلاع-Last accessed 26/ 04/ 2022 <https://www.israelhayom.co.il/news/politics/article/9318226>
- 18- <https://twitter.com/RTsipris/status/1512333980707733505>
- 19- ندوة تليفزيونية مسجلة على صفحة معهد دراسات الأمن القومي بتاريخ ١٢ / ٠٤ / ٢٠٢٢ <https://www.inss.org.il/he/event/arab-and-jews/>
- 20- Last ac- גדעון לוי: בלי טרור מי יסתכל עליהם בכלל (بدون إرهاب من سينظر إليهم؟) הארץ 31 / 03 / 2022 جريدة هآرتس. -ced 26/ 04/ 2022 <https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.10708574>
- 21- Alistair Bunkall: A city on edge, Jerusalem must remain calm or an uneasy peace could turn into war. Sky News 15/ 04/ 2022. Last accessed 26/ 04/ 2022 <https://news.sky.com/story/a-city-on-edge-jerusalem-must-remain-calm-or-an-uneasy-peace-could-turn-into-war-12590068>

٢٢- نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٨٣): المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. ١٦-٢٠ آذار (مارس) ٢٠٢٢. Last accessed 26/ 04/ 2022

<https://pcpsr.org/ar/node/907>

٢٣- أحمد الجندي: من جديد المكارثية الإسرائيلية. العربي الجديد ١٦ / ٠٤ / ٢٠٢٢. Last accessed 26/ 04/ 2022

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-0>

٢٤- עדן בן פורת: בג"ץ: משכורות הרשות הפלסטינית למחבלים מהוות "אשרור" של פעולות הטרור שביצעו (محكمة العدل العليا: ٢٤- رواتب السلطة الفلسطينية للمخربين؛ بمثابة «تصريح» لعمليات الإرهاب التي وقعت. ערוץ 7 (موقع القناة السابعة الإسرائيلية) 10/ 2022 /04 Last accessed 26/ 04/ 2022

<https://www.inn.co.il/news/546533>

٢٥- Zvi Bar'el: If the PA Is Responsible for Palestinian Violence, Who 'Ratifies' Jewish Terrorism? Haaretz 12 / 04/ 2022. Last accessed 26/ 04/ 2022

<https://www.haaretz.com/opinion/.premium-if-the-pa-is-responsible-for-palestinian-violence-who-ratifies-jewish-terrorism-1.10737999>

٢٦- Alistair Bunkall. Ibid

عن المؤلف:

د. أحمد الجندي أستاذ الدراسات اليهودية والصهيونية بجامعة القاهرة، له العديد من الكتب والدراسات حول الملل اليهودية المعاصرة وأيديولوجيا تفسير العهد القديم. بالإضافة لعدد من الأعمال المترجمة منها: صراع الأماكن المقدسة؛ صراع السيادة على القدس والأماكن المقدسة في الفترة ما بين ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٩. مترجم عن العبرية، فضلا عن العديد من الأبحاث والمقالات عن القوى الدينية والسياسية في إسرائيل وعلاقة إسرائيل بالعالمين العربي والإسلامي.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org



SharqStrategic

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH